رسم ملامح الاستدامة
في زمن فيروس كورونا

ملاحظات عملية للشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي المصري

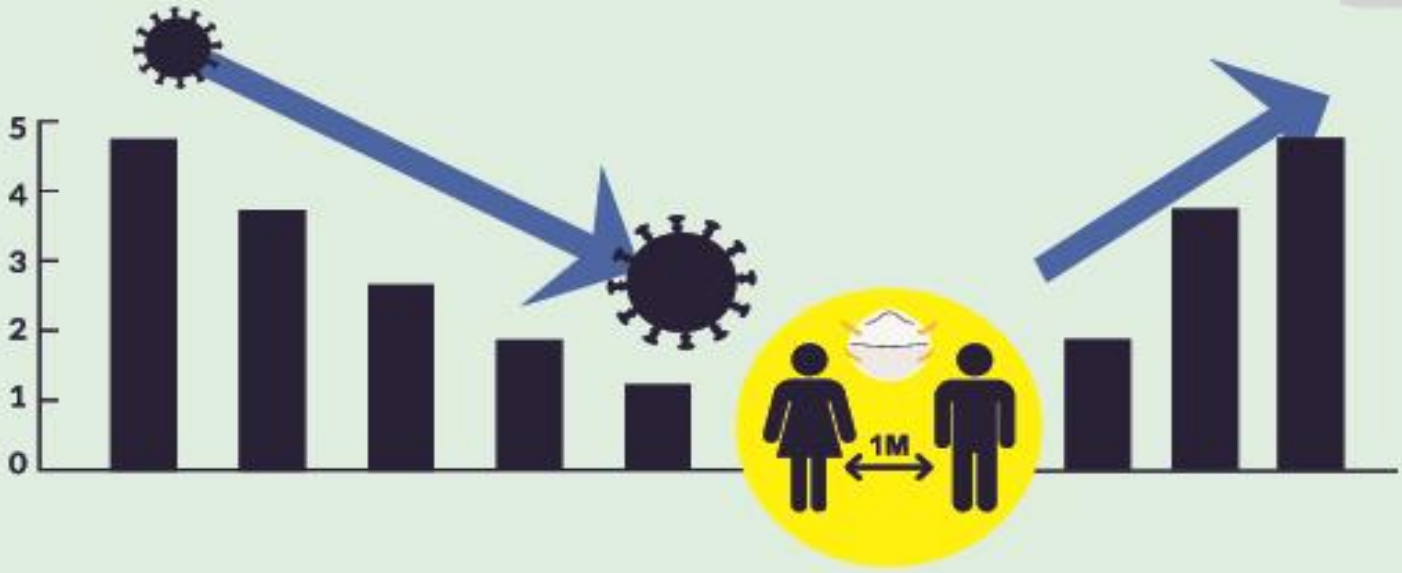

بصيرة baseera
المركز المصري لبحوث الرأي العام
the Egyptian center for public opinion research

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

#اقتصاد_مسئول #بيئة_مستدامة

رسم ملامح الاستدامة في زمن فيروس كورونا

ملاحظات عملية للشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي المصري

• أزمة فيروس كورونا المستجد

تشكل التداعيات الاقتصادية المتصاعدة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا تهديدًا خطيرًا لاستقرار ونمو القطاع المالي المصري. ولتجنب التباطؤ الاقتصادي وآثاره السلبية، تحاول الحكومة الموازنة بين الحفاظ على استمرارية الشركات في العمل والاستمرار في انجاز مشروعات البنية التحتية الجارية والمشروعات الإنتاجية، وبين الحفاظ على الصحة العامة وتحجيم انتشار الوباء. ويعد التضامن والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة أمرًا حيويًا من أجل الحفاظ على إبقاء عجلة دوران قطاعات كبرى من الاقتصاد أثناء محاولات تسطيح منحنى العدوى.

وبالنظر على الوضع المصري، تقف الحكومة المصرية والهيئات الرقابية والقطاع الخاص والمجتمع، يداً بيد للمساعدة في تقليل الخسائر المالية للشركات، وخاصة تلك الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ على معدلات التوظيف، وتجنب حالات تسريح العمالة، مع الاستمرار في تعزيز التباعد الاجتماعي، واتخاذ التدابير الوقائية المتعلقة بالنظافة والتعقيم، بل والسماح بالعمل من المنزل كلما كان ممكناً.

من جانبها، بادرت الحكومة المصرية بتخصيص 100 مليار جنيه للتخفيف من الآثار السلبية على الاقتصاد المصري كاستجابة سريعة لمواجهة الأزمة، كما اتخذت عدد آخر من الإجراءات شملت؛ خفض أسعار الغاز الطبيعي وأسعار الكهرباء للمصانع، وتثبيت أسعار الكهرباء للاستخدامات الصناعية الأخرى لـ 3-5 سنوات القادمة. هذا بالإضافة إلى تأجيل تحصيل الضريبة العقارية المفروضة على المصانع والمنشآت السياحية، وخفض أسعار الفائدة للبنك المركزي المصري بنسبة 3٪ مع تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة ستة أشهر.

وبالمثل، تم اتخاذ سلسلة من الخطوات التي من شأنها التخفيف من التداعيات السلبية للفيروس على قطاع عريض من السوق من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تشرف على القطاع المالي غير المصرفي بما في ذلك سوق رأس المال، والبورصة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق. *يمكنكم الاطلاع على معلومات تفصيلية حول هذه الخطوات والاجراءات على* ***http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/reg_2020.jsp.***

- **أهم ما تم اتخاذه من خطوات:**

التبرع بـ 250 مليون جنيه مصري لدعم جهود الحكومة لمواجهة تحديات فيروس كورونا.

إعفاء الشركات الصغيرة، بشكل استثنائي، من بعض المصروفات الإدارية، وتأجيل العديد من الإخطارات الإدارية والموافقات بما في ذلك تمديد الموعد النهائي لتقديم القوائم المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

السماح لشركات السمسرة في الأوراق المالية بتلقي أوامر العملاء إلكترونياً، وكذا تشجيع عقد الجمعيات العمومية للشركات باستخدام النظم الالكترونية عندما يكون ذلك ممكناً.

وتعهدت عدد من الشركات بالاحتفاظ بالعاملين لديها بالرغم من انخفاض الإيرادات. وقامت أخرى بالتبرع للمنظمات غير الحكومية، كإغاثة فورية للعمالة غير المنتظمة. في حين أطلقت منابر الفكر ومراكز البحوث مثل المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة *مرصد فيروس كورونا* لمتابعة الاجراءات الاحترازية التي اتخذها مختلف أصحاب المصلحة. ويمكن الاطلاع على المرصد على الرابط التالي:

.ID=8؟http://baseera.com.eg/coronavirus2.aspx

• بعد فيروس كورونا، واقع جديد

على الرغم من أن أزمة الفيروس المستجد لم تهدأ بعد ولم يتم تحديد الوقت المتوقع لبدء رحلة التعافي بشكل قاطع، إلا أنه يمكننا القول بأن التغيير قادم. حيث أجبرت الجهود المبذولة لاحتواء الأثر السلبي الاقتصادي والصحي للوباء والحد منه، البلدان والشعوب على تبني عدد من التدابير والحلول والتغيرات السلوكية والتكيف معها. هذه التدابير والسلوكيات تتحول بسرعة إلى أنماط واتجاهات تشير إلى تغيير جوهري في الواقع الذي نعرفه. وتشمل الاتجاهات الرئيسية والمتعلقة بشكل خاص بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية المصرية ما يلي:

إدراك أهمية اقتصاد المعرفة: كشفت الأزمة عن أهمية المعرفة، والبحث والتطوير، والتقدم العلمي، وأهمية الابتكار التكنولوجي. ظهر هذا جلياً في السباق المحموم لإيجاد علاج وفهم الوباء. كما ظهر أيضاً في القدرة السريعة على تعبئة مرافق البحث والتطوير الحالية، والخبراء والعقول البشرية وبراءات الاختراع التكنولوجية لتصنيع المعدات الطبية اللازمة لرعاية المرضى. يتلخص اقتصاد المعرفة في تحويل القيمة الاقتصادية للاقتصاد من العمالة التقليدية والمواد الخام وتصنيع المنتجات إلى إعطاء قيمة أكبر لإنشاء تكنولوجيات جديدة والتفكير التصميمي والاعتماد على قدرة الناس على الابتكار وتعظيم المعرفة والوصول إلى المعلومات من خلال الحلول الرقمية.

بروز الأعمال والعمليات التجارية عن بعد من خلال التكنولوجيا المالية: أدت الطفرة الحالية في التقنيات المالية الجديدة والخدمات الرقمية والمنصات الإلكترونية التجارية إلى تسهيل وتيسير استمرارية المعاملات المالية والتجارة وشراء السلع والمنتجات، وهو ما مكن المستهلكين والموردين والبائعين ومقدمي الخدمات من دمي البيع والشراء أثناء فترات الحظر والتباعد الجسدي الإجباري. وقد ساعدت الأزمة في تسريع جهود الحكومة المصرية للاستفادة من التكنولوجيا المالية، وتعزيز التحول الرقمي في المجال المالي من خلال المدفوعات الإلكترونية، وزيادة استخدام بطاقات الائتمان، والمحافظ الإلكترونية على الهواتف المحمولة، والخدمات المصرفية الهاتفية وغيرها من الخدمات المالية المقدمة الآن. كما يعد التسويق وخدمة العملاء وتطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بتوصيل السلع من العوامل التي تغير قواعد اللعبة. وهكذا، فإن التجارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية تحلان بسرعة محل المنافذ التجارية التقليدية، والمتاجر، وفروع البنوك، وغيرها.

زيادة هائلة في الاتصال الرقمي وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مرة أخرى أجبرت إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، المجتمع وأصحاب الأعمال والمديرين والموظفين وحتى العائلات، على

زيادة اعتمادهم على برامج المؤتمرات الحديثة ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي للاتصالات وعقد اجتماعات افتراضية وندوات والمحاضرات التعليمية وحتى للتفاعل الاجتماعي. سهلت مجموعة كبيرة من التطبيقات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة ووسائل الاتصال الرقمية الأخرى بدء تشغيل واعتماد التعلم عن بُعد والعمل عن بُعد وإدارة الأعمال عن بُعد ومراقبة مجموعات العمل وحتى عقد المؤتمرات العالمية. يعد هذا أيضًا بأن الاتجاهات مثل التعليم عن بُعد والعمل عن بُعد يمكن أن تصبح أكثر انتشارًا حتى بعد الأزمة، ويتم النظر له كمجال جديد للأعمال واعتباره سيناريو معتاد.

تسريع التحول الرقمي للقطاع العام والتحول إلى الحكومة الإلكترونية: أعلنت الحكومة المصرية منذ بداية عام 2019، عن خطة استباقية لتعزيز التحول الرقمي للخدمات الحكومية، وميكنة الإجراءات الإدارية، وتقديم الوثائق عبر الإنترنت، والحصول على الموافقات الاجرائية، والمدفوعات. وقد عجلت الأزمة الحالية بتطبيق هذه الخطة من باب الضرورة وبالتالي دعم هذا التحول.

إعادة التركيز على التصنيع والإنتاج المحلي والوطني: الحاجة إلى زيادة تعزيز التصنيع والإنتاج المحليين للمنتجات الاستراتيجية والتجاوب بمرونة مع متطلبات تغيير ومعايرة إجراءات التصنيع لتقليل اعتماد الاقتصاد المصري على الخارج.

الاعتراف بالقيمة المضافة لريادة الأعمال وتطوير التكنولوجيا المحلية: كانت زيادة عدد الشركات الناشئة التي تركز على توفير الحلول المالية الرقمية عاملاً محفزًا لتمكين الشركات، منشئة سوق جديدة للتمويل الرقمي لخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر. وقد مكّن هذا الاتجاه الشركات أيضًا من البدء في استخدام المعاملات المالية الرقمية للاستخدامات غير التقليدية من خلال الدفع عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية ودمج هذه الأدوات المالية الرقمية في عملياتها. أدى ظهور نظام بيئي في مجال التكنولوجيا المالية واعتماد عدد من الشركات الناشئة على التكنولوجيا في مصر قبل أزمة فيروس كورونا إلى تأثرها بشكل محدود خلال الأزمة، وذلك نظراً لاعتمادها أساساً على مجموعة من الأدوات الرقمية في اتمام عملياتها.

زيادة ميل الشركات إلى تبني ممارسات الاستدامة: سلطت أزمة الوباء هذه الضوء على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة في نماذج الأعمال الأساسية كإجراء لمواجهة الاضطرابات غير المتوقعة في الاقتصاد، والكوارث الطبيعية، وظروف السوق المتغيرة المفاجئة غير المخطط لها. حيث تمنح نماذج الأعمال المستدامة للشركات القدرة على التكيف والتأهب سرعة الاستجابة لمواجهة هذه التحديات من خلال إدارة المخاطر الاستباقية وإدارة التغيير.

جرس إنذار للشركات لتسريع عمليات التغيير

في حين أن التأثير الاقتصادي الكامل للوباء على السوق لم يتم الكشف عنه بعد، إلا أنه يجب الاعتراف بوجود علامة استفهام خطيرة يجب تأملها من قبل الشركات المالية والقائمين على إدارتها. فمن المهم بالنسبة للرؤساء التنفيذيين ومديري المخاطر في الشركات اعتبار الأزمة الحالية بمثابة محاكاة للأداء أو اختبار كفاءة لتقييم طرق تعاطي الشركة معها، وقدرة أساليبها التشغيلية على التكيف في مواجهة الأحداث غير المتوقعة والقوى القاهرة.

من المتوقع أن يكون عالم ما بعد فيروس كورونا مختلفًا؛ وهو ما سيدفع الشركات إلى إعادة التفكير في طريقة عملها، وطرق تقديم الخدمات، ووسائل تحقيق الأرباح، كجزء من إدارة المخاطر طويلة المدى لديها وخطط استمراريتها.

ومن المتوقع أيضاً أن يزداد معدل الكوارث الطبيعية في المستقبل القريب كناتج ثانوي لتغير المناخ والتدهور البيئي المتسارع وفقدان التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من عدم وجود صلة سببية مؤكدة علمياً بين تغير المناخ وفيروس كورونا إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية منذ عام 2003، حذرت كثيراً من أن تغير المناخ، بما في ذلك تلوث الهواء، وتدمير المواطن الطبيعية للأنواع الحيوانية، واختلال التوازن في سلسلة الإمدادات الغذائية يمكن أن يحفز انتشار الأمراض المعدية. (منظمة الصحة العالمية 2003).

أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخرًا أنه يجب الربط في النظر إلى الاستجابات لتغير المناخ والاستجابات لأزمة كورونا. حيث يشير الوضع الحالي للكوكب إلى وجود عدم توازن بيئي خطير، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم انتشار مسببات الأمراض والأمراض التي تنتقل بين الأنواع الحية المختلفة وتصيب البشر (WEF, 2020) أشار المنتدى أيضًا بأن السكان الذين يعيشون في مدن شديدة التلوث أكثر عرضة للإصابة بأعراض حادة من عدوى فيروس كورونا بسبب ضعف الجهاز التنفسي وأنظمة المناعة المعرضة للخطر.(WEF, 2020)

من المتوقع أن تكون المجتمعات الأقل حظاً والسكان ذوي الدخل المنخفض هي الأكثر تضررا بسبب عدم الحصول على الرعاية الصحية المناسبة ووسائل النظافة وتقلبات الدخل والحصول على الدواء (WEF, 2020). هذه المخاوف لها صدى مباشر على مصر التي يوجد بها عدد من المدن بنسبة تلوث هواء أعلى من المتوسط، ونسبة عالية من السكان لديها دخل منخفض غير مستقر.

لحسن الحظ، شهدت السنوات الخمس الماضية اتجاهاً ديناميكيًا عالميًا من الشركات التي تتبنى بشكل متزايد ممارسات الاستدامة وأخرى تحاول دمج الاستدامة بشكل كامل في السياسات التشغيلية لديها في محاولة حثيثة لأن يكونوا أصحاب أعمال أكثر مسؤولية. ويتجسد دمج الاستدامة في الشركات من خلال دمج المعايير الاجتماعية والبيئية كجزء من سياسة التشغيل.

تعدنا سياسات التشغيل المستدامة بأن تكون أكثر قابلية للتكيف مع الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المفاجئة باعتبارها المحرك الذي يمكن من خلاله تحقيق النمو المستدام. برز هذا الاتجاه نتيجة لإطلاق أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، وأجندة الاستدامة لعام 2030 التي أصبحت المخطط العالمي للتوازن بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه. *يمكن اعتبار الأزمة الحالية بمثابة دق ناقوس يحفز قادة الأعمال على تبني دمج الاستدامة في نماذج أعمالهم وسياساتهم التشغيلية، ووضع سرعة الاستجابة والمرونة في الاعتبار.*

في الوقت نفسه، اعترفت الشركات بالفعل وسلمت بالحاجة إلى تسريع التحول الرقمي وتعظيم الفوائد التي تولدها التكنولوجيا. نظرًا لطبيعة التكنولوجيا والرقمنة، يعد تبنيها عنصرًا مهمًا في دعم الممارسات المستدامة وهي جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. حيث سيؤدي تبني الاقتصاد الرقمي إلى خفض انبعاثات الكربون، وتقليل تلوث الهواء، وتعزيز كفاءة الطاقة، وتقليل استخدام الموارد الطبيعية ويمكن استخدامه لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

دروس مستفادة

يمكن اعتبار الأزمة الحالية بمثابة دق ناقوس يحفز قادة الأعمال على تبني دمج الاستدامة في نماذج أعمالهم وسياساتهم التشغيلية، ووضع سرعة الاستجابة والمرونة في الاعتبار.

• متطلبات الشركات لدعم جاهزيتها للمستقبل؟

مع التركيز على الشركات في القطاع المالي غير المصرفي، فيما يلي المتطلبات الرئيسية/ النقاط الفعالة التي يجب على الشركات مراعاتها في سعيها لتسريع الانتقال نحو نماذج أعمال وسياسات تشغيل أكثر استدامة ورقمنة:

تبني إدارة الأزمات والمخاطر والتغيير:

هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في بروتوكولات ومناهج إدارة الأزمات والمخاطر وإدارة التغيير، على المستويات الإدارية العليا والمتوسطة. حيث ينبغي اعتماد معايير الصحة والسلامة المحدثة، كما ينبغي دمج الأوبئة والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي في إدارة الأزمات والمخاطر.

من الضروري وضع خطط الطوارئ المناسبة والتعلم من الاتجاهات الدولية. كما يتوجب أن يصبح توفر التدابير الوقائية الصحية عنصرًا أساسياً في هذه الخطط، ويجب أن يتم قياس معدل الاستجابات السريعة للأزمات المفاجئة وممارستها واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من إدارة الأزمات. تدريب العاملين على عدد من تدابير الصحة والسلامة، وتدريبهم على خطط الطوارئ لمواجهة الأزمات هام أيضًا لتنسيق الجهود وتحقيق معدل استجابة سريع. في الوقت نفسه، يجب اعتبار إدارة التغيير وظيفة إدارة استراتيجية أساسية في الشركات، لضمان قدرة الشركة على إدخال التغييرات التي تتوقع اتجاهات الاقتصاد العالمي والسوق مثل صعود اقتصاد المعرفة وتسارع رقمنة العمل وطرق العمل الافتراضي، والاتصالات وتغيرات احتياجات وسلوكيات العملاء. هذا بالإضافة إلى زيادة المنافسة، والحاجة إلى جذب الموهوبين، والابقاء على الموظفين والتخلص من ازدحام وتعدد الاجراءات حال عدم القدرة على تبني التغيير.

تسريع التحول الرقمي وإدارة البيانات

من الضروري أن تدرك الشركات الحاجة إلى تحديث وتطوير نماذجها التشغيلية للأعمال من خلال دمج الحلول الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، جمع البيانات وتخزينها وتسجيلها. يجب تعميم القياس الكمي والتتبع في إدارة ومراقبة العمليات من خلال الحلول البرمجية ذات الصلة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين العمليات اليومية، وتنظيم سلسلة التوريد للشركة، وتوفير وعي مستمر بالنقص والثغرات في الخدمات المقدمة، والموارد والمواد المدخلة وإنتاجية جهود عمل الموظف. يمكن استخدام الرقمنة في تدريب الموظفين عن بعد، الأمر الذي سيقلل من الوقت بعيدًا عن العمل لبناء القدرات، وأصبح التسويق أكثر فاعلية عبر منصة التواصل الاجتماعي للوصول إلى قواعد عملاء أوسع بتكاليف أقل، كما يمكن أن يؤدي استخدام الإدارة الذكية للمنشآت إلى خفض التكلفة الحد من الخطأ البشري.

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030

بناءً على المنهج الثلاثي المعايير، يتم تشجيع الشركات على تصميم وإطلاق استراتيجية الاستدامة الخاصة بهم. والتي من المتوقع أن تترجم هذا المنهج إلى أنشطة قابلة للتنفيذ تعكس أهداف الشركة، وتدمج الاستدامة تدريجيًا في جميع مستويات وجوانب التشغيل. كما يجب أن تتماشى تلك الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة والاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة لمصر 2030، من أجل دعم تنفيذ الأجندة الوطنية لسياسة الاستدامة.

تبني المنهج الثلاثي المعايير (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)

من الملائم للشركات أن تتبنى المنهج "الثلاثي المعايير" لإرشادها في تصميم استراتيجيتها وقياس أدائها. تم تقديم هذا النهج لأول مرة في عام 1994 وهو إطار للاستدامة يقيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركات. وبالتالي، فإنه يتطلب من الشركات تقييم أدائها ليس فقط على أساس الربح بل على أساس "المجتمع، الكوكب، الربح" حيث تكمل المعايير الثلاث بعضها البعض. ومن المتوقع أن تقوم الشركات بقياس البصمة البيئية لمراحلها التشغيلية وتقييم تأثيرها على العاملين بها وعلى المجتمع ككل.

قياس الأثر

من المهم قياس تأثير ممارسات الاستدامة في الشركة. حيث أن وضع قائمة بمؤشرات الأداء الرئيسية وتقييمها بشكل دوري يمكن أن يساعد المسئولين على تقييم النتائج وتقييم مدى كفاءة ممارساتهم. وهو ما يؤدي إلى المراجعة المستمرة للاستراتيجية، وتقديم مسارات للتعلم والتطور. كما يعد قياس الأثر أيضا مؤشر على الشفافية والمساءلة ودليل على الالتزام بالمسؤولية الحقيقية تجاه المجتمع.

الإفصاح وتقديم التقارير

على غرار قياس الأثر، فإن الإفصاح وتقديم التقارير تعتبر أساليب أساسية تهدف إلى تعزيز المساءلة والشفافية. حيث جرى العرف على أن يقتصر الإفصاح والإبلاغ على البيانات المالية فقط، ولكن مع تصاعد المخاوف المتعلقة بالتدهور البيئي السريع وخطر تغير المناخ، تتغير أنماط الإبلاغ ومتطلبات كتابة التقارير.

ومن الملاحظ، وجود تزايد كبير في أعداد الشركات التي تفصح عن بيانات غير مالية، تتعلق ببصمتها وممارساتها الاجتماعية والبيئية، على أساس سنوي، كجزء من الحوكمة الرشيدة. وفي الوقت نفسه، يولي المستثمرون والمساهمون والقائمون على تنظيم السوق، اهتمام متزايد بشأن تقديم الإفصاحات حول المعايير البيئية والاجتماعية. وتعد أبرز أطر التقارير التي يتم تشجيع الشركات على اعتمادها هي مؤشرات الأداء البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وكذا توصيات لجنة الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ TCFD، بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركات أيضًا بإعداد تقريرها للاستدامة السنوي المخصص بالكامل لاستعراض أداء الشركة في هذا المجال.

تعميم المسؤولية المجتمعية

في حين أن عددًا متزايدًا من الشركات في هذا القطاع لديها ممارسات تندرج تحت المسؤولية المجتمعية للشركات (CSR)، إلا أن معظمها لم تقم بإضفاء الطابع الرسمي أو المؤسسي على جهودها المجتمعية الموجهة نحو المجتمع. علاوة على ذلك، فإن عدد كبير من الشركات في مصر والتي لها ممارسات مجتمعية، تميل إلى توجيه التبرعات إلى الجمعيات الخيرية. وبالرغم من الأثر الايجابي لمثل هذا التبرع، إلا أنه يعتبر بالأحرى عملًا خيريًا ولا يندرج تحت المسؤولية المجتمعية للشركات.

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد للمسؤولية المجتمعية للشركات، إلا أنه يمكن فهمه على أنه التزام الشركة بأن يكون لها تأثير إيجابي على العاملين بها والمجتمع ككل، ومن هنا يمكن اعتباره العنصر المجتمعي للاستدامة. ففي سياق المسؤولية المجتمعية للشركات، يتوجب عليها تخصيص جزءًا من إيراداتها السنوية لبدء مشروعات وبرامج ذات صلة بمجالات خبرتها أو القطاع الذي تعمل فيه، من أجل التنمية المجتمعية للمجتمعات التي تستهدفها.

رقمنة الاتصالات والعمل عن بعد

أدى الإغلاق الجزئي والتباعد الاجتماعي المفروض بسبب فيروس كورونا إلى تعطيل العمل اليومي بالشركات، وهو ما أجبرهم على تبني آليات العمل عن بعد، وعقد الاجتماعات الكترونياً. حيث تقوم الشركات باستخدام وسائط الاجتماعات الرقمية لتنظيم الأحداث الإقليمية والدولية وهو ما سيؤدي إلى توقف سياحة المؤتمرات والسفر من أجل عقد الاجتماعات. حيث أن آليات العمل عن بعد وتبني خدمات الاتصالات والدفع الالكترونية لها تأثير إيجابي على البيئة بما تحمله من استخدام أقل لوسائل النقل، وتقليل استخدام الورق، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وقلة استهلاك الموارد والمرافق.

الإدارة المستدامة للموارد

مع زيادة استخدام التكنولوجيا والابتكار، تتاح للشركات فرصة ابتكار طرق لقياس وخفض استخدام المرافق العامة من خلال رفع كفاءة الكهرباء، وتوفير استهلاك المياه والإضاءة، وتركيب وحدات الطاقة النظيفة وبالتالي تقليل انبعاثاتها. ويمكن للشركات أيضًا مراجعة سلاسل الإمداد وسجلات الموردين وخطوط الإنتاج الخاصة بهم إذا كان ذلك متاحاً، وذلك لتقليل النفايات، وتبني سياسات إعادة التدوير، أو توليد الطاقة من النفايات، وتوفير المياه، وتقليل تلوث الهواء. وذلك للحفاظ على حصتها في السوق وخفض التكلفة في ضوء تقلبات الأسعار المتزايدة للموارد الطبيعية وتقليل مخاطر عدم القدرة على الوصول إلى الموارد في المستقبل. لذا فإن تبني إدارة الموارد بطريقة مستدامة يجب أن يوضع كأولوية من قبل القائمين على إدارة الشركات.

تضمين مخاطر تغير المناخ

في السنوات الأخيرة، كانت الآثار السلبية لتغير المناخ أكثر وضوحا مما أدى إلى تغيرات تدريجية في درجات الحرارة ومستوى سطح البحر والمزيد من الفيضانات والجفاف والعواصف الشديدة. أثرت هذه التغييرات بالفعل على الاقتصادات والأسواق وهو ما سيؤثر بالمقابل على أداء الشركات واستثماراتها الفعلية وقد يهدد وجودها على المدى الطويل. إذا اعتبرت الشركات الأزمة الحالية لفيروس كورونا بمثابة اختبار قوي لقدرتها على التكيف المالي والتشغيلي في ضوء التغيرات المفاجئة، فإن الخطر الذي يفرضه تغير المناخ لا يقل أهمية عن ذلك.

لذلك من الضروري للشركات إدخال إدارة مخاطر تغير المناخ في عمليات اتخاذ القرارات والتخطيط المالي والتنفيذي والاستراتيجي. كما يجب أيضًا مراعاة سيناريوهات المخاطر المناخية عند تصميم المنتجات المالية والاستثمارات والخدمات.

الخدمات المالية الشمولية

في أوقات الأزمات، يتم الكشف عن الوضع الراهن لفجوة الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وغالبا ما تكون الفئات الضعيفة من السكان هي الأكثر تضررا في ظل الركود والتباطؤ الاقتصادي. وبالمثل، فمن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على هذه القطاعات ويؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم القدرة على الوصول إلى الاحتياجات الصحية والغذائية الأساسية.

لا تقتصر المسؤولية المجتمعية على المسؤولية المجتمعية للشركات أو التبرعات الخيرية فحسب، بل يتوجب على الشركات تصميم وتقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات السكان ذوي الدخول المحدودة. وتعد خدمات توسيع التغطية التأمينية، وإصدار سندات الاستدامة، والسندات الاجتماعية لتمويل المشروعات ذات المزايا الاجتماعية، والتسهيلات الائتمانية للتمويل متناهي الصغر أمثلة على الخدمات المالية الشمولية.

دمج الأدوات المالية الرقمية وتوفير الخدمات المالية الرقمية

لدى الشركات فرصة لإدخال أدوات مالية رقمية للسوق وفي الوقت نفسه دمج المدفوعات والمعاملات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول وشبكة الانترنت في نماذجها التشغيلية اليومية، والتي سيكون لها تأثير إيجابي على البيئة، وخلق فرص سوقية جديدة مربحة من خلال زيادة قاعدة عملائها، وخاصة في المناطق النائية. كما يمكن أن يعيد هذا تشكيل العلاقات مع العملاء والمستثمرين والمستهلكين الذين يمكنهم ارسال متطلباتهم المالية والاستثمارية عبر رسائل البريد الإلكتروني المعترف بها حالياً كشكل رسمي من أشكال الاتصال والتوثيق.

إتاحة التمويل الأخضر والاستثمارات المسؤولة

تلعب الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي دورًا مهمًا في سد فجوة الاستثمار والتمويل الحالية التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. كما إنها قادرة على توفير الأدوات المالية التي تمول المشروعات الخضراء والمستدامة.

من خلال إتاحة التمويل الأخضر، يمكن تمكين القطاع الخاص من المساهمة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر والاقتصاد منخفض الكربون. ويمكن أن تكون أدوات التمويل الأخضر في شكل قروض، تأمين، أسهم، أسهم خاصة، وسندات خضراء توجه عوائدها للمشروعات الخضراء التي تعزز الطاقة النظيفة، وإعادة التدوير، وخفض الانبعاثات، والتصنيع المستدام والنظيف، والبنية التحتية.

تقع على عاتق الشركات أيضًا مسؤولية تبني اتخاذ قرارات استثمارية واعية بيئيًا واجتماعيًا إما من خلال التخلي عن الاستثمار في الصناعات والقطاعات الضارة بيئيًا أو من خلال تمويل المشروعات التي من شأنها التخفيف من آثار تغير المناخ أو مشروعات خفض الانبعاثات أو المشروعات صفرية الانبعاثات. ويتحقق الاستثمار المسؤول أيضًا من خلال وضع أطر العمل التالية في الاعتبار، المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، أو توصيات لجنة الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ TCFD، ودمج المخاطر في عملية اتخاذ القرار بشأن الاستثمار.

تكوين الشراكات

الاستدامة أكثر قابلية للتحقيق من خلال تكوين الشراكات والعمل الجماعي. واعترافا بأهمية الشراكات، كرست الأمم المتحدة الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة لها، لإبرازها والترويج لها.

إن الخطوات الفردية التي تتخذها الشركات ضرورية وذات وزن، ولكن للتحول والمضي نحو التغيير الشامل نحو التنمية المستدامة، فإن الشراكات شرط مسبق. حيث يقود التعاون مع الشركات الأخرى والمجتمع المدني والقطاع العام إلى تعميق التأثير، وتشارك المعرفة، والتكامل في التخطيط والتنسيق بين القطاعات. وينبغي على الشركات التعاون وعقد الشراكات مع المبادرات والمنصات والمنظمات الدولية التي تعزز ممارسات الاستدامة. فيما يتعلق بالقطاع المالي غير المصرفي، هناك مبادرات مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، ومبادئ الاستثمار المسؤول (PRI)، ومبادئ التأمين المستدام (PSI)، ومبادئ خط الاستواءEquator Principles .

مناصرة الاستدامة والعمل التطوعي

على الصعيد العالمي، اتخذت الشركات زمام المبادرة في دعم الاستدامة، وغالبًا ما تتخذ إجراءات طوعية في تبني ممارسات الاستدامة مثل الاستثمارات المسؤولة، وإعداد التقارير حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، وتوصيات لجنة الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ TCFD، ودمج مخاطر تغير المناخ. وقد أدركت الشركات أيضًا الجدوى العملية للأدوات المالية الخضراء، حيث يشهد سوق السندات الخضراء العالمية نموًا ملحوظًا. ولكن على المستوى الوطني وضمن سياق القطاع المالي غير المصرفي، لم تدرك الشركات بعد أهمية تبني عملية التحول نحو الاستدامة. هناك حاجة للشركات للتبني الطوعي لممارسات الاستدامة بما فيها الرقمنة والترويج لها بين قطاعات كل منها. حيث بدأ عدد من البلدان في تنظيم الإفصاح عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، ولإبلاغ عن ممارسات الاستدامة، وغيرها من الممارسات الأخرى، وتدرس الهيئة العامة للرقابة المالية حاليًا لوائح مماثلة، حيث عملت الحكومة المصرية بالفعل على تعزيز التحول الرقمي والذي يعد قوة دافعة إيجابية.

الخلاصة

دعوة للعمل

إن نجاح الشركات وخاصة في القطاع المالي بشكل عام، مرهون دائمًا بالقدرة على توقع الفرص والمخاطر. ومن المتوقع أن تضع الشركات الاستدامة في مقدمة أولوياتها مقابل ما اعتادت عليه من سياسات تشغيلية واستثمارات، ومن الضروري أن تبدأ في تغيير بوصلتها الإدارية للاعتراف بأهمية كل من المساءلة البيئية والمجتمعية.

الإعداد: د. ماجد عثمان، رئيس المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة

أ. سينا حبوس، مستشار التنمية المستدامة ورئيس إدارة التنمية المستدامة – الهيئة العامة للرقابة المالية

المراجع:

- https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/
- https://greenfinanceplatform.org/resource/esg-reporting-guide-20
- https://www.globalreporting.org/SiteCollectionDocuments/The-GRI-Guidelines-to-report-sustainability.pdf
- https://www.fsb-tcfd.org/
- https://greenfinanceplatform.org/page/explore-green-finance
- https://www.unglobalcompact.org/
- https://www.unepfi.org/psi/
- https://equator-principles.com/about/
- https://www.unpri.org/
- https://www.icmagroup.org/green-social-and-sustainability-bonds/green-social-and-sustainability-bonds-database/#HomeContent
- https://www.weforum.org/agenda/2020/04/climate-change-coronavirus-linked/
- https://www.who.int/globalchange/summary/en/index5.html
- https://www.who.int/globalchange/publications/climchange.pdf?ua=1
- https://www.iisd.org/business/tools/principles_triple.aspx
- http://mpmar.gov.eg/en/
- https://www.weforum.org/agenda/2020/04/the-deadly-link-between-covid-19-and-air-pollution/
- https://www.weforum.org/agenda/2020/04/link-between-air-pollution-covid-19-deaths-coronavirus-pandemic/
- https://www.weforum.org/agenda/2020/04/on-earth-day-heres-what-covid-19-can-teach-us-about-improving-our-planetary-health/

لمزيد من المعلومات حول:

- المركز المصري لبحوث الرأي العام بصيرة، يرجى زيارة: http://www.baseera.com.eg
- الهيئة العامة للرقابة المالية، يرجى زيارة: http://www.fra.gov.eg